وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقف إطلاق النار.. بين نافذة الأمل وضرورة إعادة التموضع الخليجي

مع إعلان التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، تنفست المنطقة الصعداء، ولو مؤقتًا، بعد أسابيع عصيبة من المواجهات التي كادت أن تنزلق بالشرق الأوسط إلى حافة مواجهة أوسع وأكثر خطورة. ويظل الأمل معقودًا على أن يصمد هذا الاتفاق، وأن تفضي المفاوضات الجارية إلى تسوية دائمة تضع حدًا لدورات التصعيد المتكررة التي أنهكت المنطقة منذ عقود.

غير أن هذا التفاؤل المشروع لا ينبغي أن يحجب عنا ضرورة التحلي بالحيطة والحذر؛ فالتجارب السابقة علمتنا أن اتفاقات وقف إطلاق النار، مهما بدت واعدة، تظل هشة ما لم تستند إلى إرادة سياسية حقيقية لمعالجة جذور الصراع، لا الاكتفاء بإدارة نتائجه. ومن هذا المنطلق، تجد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسها أمام لحظة دقيقة تجمع بين الأمل في السلام، والوعي بضرورة الاستعداد لكل الاحتمالات.

لقد كانت دول الخليج العربية، أنظمةً وشعوبًا، في قلب هذه المواجهة، على الرغم من أنها لم تكن طرفًا فيها؛ فقد امتدت نيران الصراع إلى أراضيها، وتعرضت للآلاف من الاعتداءات الإيرانية الآثمة بالصواريخ والطائرات المسيرة، مما ألقى بظلاله على أمنها واستقرارها، وألحق أضرارًا مادية ومعنوية عميقة لم تعهدها الذاكرة الخليجية الحديثة. ومع ذلك، اختارت هذه الدول، بوعي ومسؤولية، ضبط النفس وعدم الانجرار إلى دائرة التصعيد، في موقف يعكس قدرًا عاليًا من الحكمة وبعد النظر.

لكن هذه الحكمة لم تمنع وقوع الأضرار؛ فقد تعطلت عجلة الاقتصاد، وتضررت مرافق البنية التحتية، وتراجعت معدلات النمو، كما تأثرت ثقة الأسواق والاستثمارات. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة بلغت مستويات غير مسبوقة، شملت توقفًا جزئيًا في صادرات النفط والغاز، وتعطل سلاسل الإمداد، وتباطؤ النشاط الإنتاجي. والأخطر من ذلك، أن هذه التطورات جاءت في لحظة كانت فيها دول الخليج على أعتاب تحول اقتصادي تاريخي، تسعى من خلاله إلى تقليص اعتمادها على النفط، وبناء اقتصادات أكثر تنوعًا واستدامة.

لقد اهتزت، ولو مؤقتًا، تلك الصورة التي عملت دول الخليج على ترسيخها عقودا، باعتبارها واحة للاستقرار ووجهة جاذبة للاستثمار والكفاءات، غير أن هذه الهزة، على الرغم من قسوتها، لا تعني انهيار المشروع، بل ربما تشكل حافزًا لإعادة تقييمه وتعزيزه على أسس أكثر صلابة.

إن وقف إطلاق النار، في حقيقته، ليس نهاية للأزمة، بل محطة انتقالية تفرض على دول الخليج إعادة قراءة المشهد الاستراتيجي من جديد؛ فالسؤال الذي يفرض نفسه اليوم ليس فقط: كيف نمنع تكرار ما حدث؟ بل أيضًا: كيف نبني منظومة أمنية واقتصادية قادرة على امتصاص الصدمات والتكيف مع المتغيرات؟

ومن أبرز الدروس التي كشفتها هذه الأزمة، هشاشة الاعتماد شبه الكامل على ممرات حيوية بعينها، وفي مقدمتها مضيق هرمز، الذي يمر عبره جزء كبير من إمدادات الطاقة العالمية. وقد أظهرت التهديدات بإغلاقه، أو تعطيل الملاحة فيه، حجم المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدامه كورقة ضغط أو ابتزاز سياسي.

هذا الواقع يفرض التفكير الجاد في بدائل استراتيجية، من خلال تطوير ممرات نقل جديدة، وتعزيز شبكات الأنابيب، وربط دول الخليج بموانئ سعودية على البحر الأحمر، وميناءي صلالة ودقم العمانيين على بحر العرب، بما يقلل من الاعتماد على نقاط الاختناق الجغرافية. كما أن هذه المشاريع، على الرغم من كلفتها العالية، تمثل استثمارًا في الأمن الاقتصادي العالمي؛ ما يجعلها محل اهتمام ودعم من قوى دولية متعددة.

وفي موازاة ذلك، برزت أهمية تعزيز التكامل الخليجي، ليس فقط اقتصاديًا، بل أمنيًا ودفاعيًا أيضًا؛ فقد أظهرت الأزمة أن التحديات التي تواجه دولة واحدة يمكن أن تمتد بسرعة إلى بقية الدول، وأن التنسيق المشترك لم يعد خيارًا، بل ضرورة وجودية.

وعلى المستوى المجتمعي، كشفت هذه التجربة عن عمق التلاحم بين الشعوب الخليجية وقياداتها، وعن إدراك متزايد لقيمة الاستقرار وأهمية الحفاظ عليه. كما أعادت تأكيد أن الأمن ليس معطى ثابتًا، بل إنجاز يتطلب يقظة دائمة واستثمارًا مستمرًا.

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع النظام الإيراني، فإن التساؤلات ستظل قائمة بشأن إمكانية بناء علاقة قائمة على الثقة والتعاون في المستقبل؛ فالأحداث الأخيرة عمّقت فجوة الشك، وأثارت مخاوف مشروعة حول نوايا وسياسات هذا النظام. ومع ذلك، فإن الجغرافيا والتاريخ يفرضان على دول المنطقة البحث، عاجلًا أم آجلًا، عن صيغ للتعايش، ولو في حدوده الدنيا.

في المحصلة، يمكن القول إن هذه الحرب، على الرغم من قسوتها، قد كشفت لدول الخليج العربية عن حجم التحديات التي تواجهها، وفي الوقت ذاته عن الإمكانات التي تمتلكها لمواجهتها. وإذا ما أحسنت قراءة الدروس، واستثمرت في بناء منظومات أكثر تنوعًا ومرونة، فإنها قادرة على تحويل هذه الأزمة إلى نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة أكثر قوة واستقرارًا.

يبقى الأمل أن يكون وقف إطلاق النار بداية لمسار مختلف، لا مجرد استراحة بين جولة وأخرى؛ فسلام المنطقة لا يمكن أن يقوم على توازنات القوة وحدها، بل على إرادة حقيقية في بناء مستقبل مشترك يقوم على احترام السيادة، وحسن الجوار، والتعاون من أجل التنمية. وحتى يتحقق ذلك، ستظل دول الخليج مطالبة بالمضي قدمًا في تعزيز مناعتها، وصياغة خياراتها الاستراتيجية بعقلانية وواقعية، دون أن تفقد إيمانها بقدرتها على صناعة مستقبلها.

فتح آفاق لرصد التغير المناخي والتخطيط الحضري الذكي... د. العسيري:

"GeoGPT" خطوة لتحليل بيانات الأرض وتعزيز الاستدامة

المنامة - وكالة البحرين للفضاء

شارك د. محمد العسيري الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء، وعدد من منتسبي الوكالة المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الجغرافية، في الندوة المتخصصة بعنوان "الذكاء الاصطناعي متعدد الوسائط لتحليل بيانات الأرض والتنمية المستدامة"، التي نُظمت ضمن فعاليات منصة "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير"، وهي مبادرة عالمية أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) بالشراكة مع أكثر من 50 وكالة ومنظمة أممية، وبالتعاون مع حكومة سويسرا، وتُعد هذه المنصة المرجعية العالمية الرائدة في استكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمواجهة التحديات العالمية الكبرى.

وبشأن مشاركته، أوضح د. محمد العسيري "أن الندوة ركّزت على تقديم نظام GeoGPT، وهو نظام ذكاء اصطناعي متعدد الوسائط تم تطويره بالتعاون بين علماء من جميع أنحاء العالم، ويخضع لتوجيهات لجنة حوكمة متخصصة".

وأضاف أن "الندوة تناولت عددا من المواضيع

محمد العسيري

الجوهرية منها دمج البيانات المتعددة المصادر لتقديم رؤى شاملة، والنماذج الأساسية الكبيرة لتسريع عمليات استخراج البيانات ورسم الخرائط بدقة عالية، وتطبيقات التنمية المستدامة مثل مراقبة التغير المناخي، وإدارة الموارد الطبيعية، والتخطيط الحضري الذكي، والحوكمة والتعاون العالمي لتطوير هذه النماذج وضمان استخدامها بشكل أخلاقي ومسؤول".

كما أكد د. العسيري "أن هذه المشاركة تمثل خطوة استباقية في مواكبة الثورة التقنية القادمة في مجال تحليل البيانات الجيومكانية، وذلك من خلال الاطلاع على أحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي لتطوير الكفاءات الوطنية عبر إثراء خبرات منتسبي الوكالة في مجال الذكاء الاصطناعي متعدد الوسائط وتطبيقاته في قطاع الفضاء، ولتعزيز الشراكات الدولية، ودعم جهود الحكومة الموقرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استشراف كيفية استخدام هذه التقنيات لخدمة الأولويات الوطنية مثل الأمن المائي والغذائي والمراقبة البيئية".

يُشار إلى أن مشاركات وكالة البحرين للفضاء النوعية تنطلق من التزامها بتبني أحدث التقنيات الناشئة، خصوصا في مجال الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح ركيزة أساسية لتحليل البيانات الفضائية وتحويلها إلى رؤى قابلة للتنفيذ. ويأتي ذلك في إطار سعي المملكة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للابتكار في تطبيقات الفضاء والتقنيات المتقدمة، بما يدعم رؤية البحرين 2030.

استئناف استقبال الزوار في عدد من المواقع الثقافية والتراثية

البلاد | شيماء عبدالكريم

أعلنت هيئة البحرين للثقافة والآثار عبر حسابها الرسمي على منصة "إنستغرام"، استئناف استقبال الزوار في عدد من المواقع الثقافية والتراثية بالبلاد، وذلك بعد إغلاق مؤقت شهدته بعض المواقع في الفترة الماضية.

وأوضحت الهيئة أن مسار اللؤلؤ عاد لاستقبال زواره مجددًا يوميًا من الساعة 10 صباحًا حتى 6 مساءً، باستثناء يوم الثلاثاء، فيما ما يزال متحف اللؤلؤ مغلقًا مؤقتًا.

وفي السياق ذاته، أشارت الهيئة إلى أن متحف البحرين الوطني ومتحف موقع قلعة البحرين استأنفا استقبال الزوار مجددًا وفق أوقات محددة.

وبيّنت أن متحف البحرين الوطني يستقبل الزوار يوميًا من الساعة 9 صباحًا حتى 6 مساءً، على أن يكون مغلقًا يوم الثلاثاء، فيما يستقبل متحف موقع قلعة البحرين الزوار يوميًا من الساعة 9 صباحًا حتى 6 مساءً، باستثناء يوم الاثنين.

ولفتت الهيئة إلى أن قلعة بوماهر ما تزال مغلقة مؤقتًا حتى إشعار آخر.

الموسم يمتد شهرين والأسعار مناسبة للجميع

على الرغم من تنوع الأصناف.. التوت البحريني في الصدارة

البلاد | شيماء عبدالكريم

في ظل تنوع أصناف التوت المستوردة من دول عدة، يواصل التوت البحريني ترسيخ مكانته كخيار أول لدى المستهلكين في السوق المحلية، مدعومًا بسمعته المميزة من حيث الطعم والجودة والإقبال الكبير عليه مقارنة بالأنواع الأخرى، علاوةً على سعره الذي يُعد في متناول الجميع.

وأوضح المزارع أبو كريم، أن أصناف التوت المتوفرة في البحرين بجانب التوت البحريني أصبحت متعددة، وتشمل التوت الصيني والتايلندي والكشميري الباكستاني، إضافة إلى الأميركي، مشيرًا إلى أن السوق تشهد باستمرار دخول أصناف جديدة، في الوقت الذي يعمل فيه المزارعون على مواكبة هذا التنوع وتوفير مختلف الخيارات للمستهلكين.

وبيّن أن التوت البحريني ما يزال يتميز بمكانة خاصة بين هذه الأصناف؛ نظرًا لما يتمتع به من طعم غني وحلاوة واضحة؛ الأمر الذي يجعله الأكثر طلبًا في الأسواق المحلية، لافتًا إلى أن

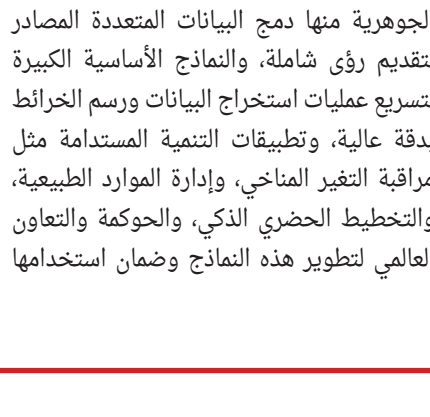

الإقبال عليه مرتفع بشكل ملحوظ مقارنة ببقية الأنواع.

وفيما يتعلق بالأسعار، أشار أبو كريم إلى أن سعر التوت عموما يتأثر مباشرة بحالة الموسم

أبو كريم

وكميات الإنتاج، لافتًا إلى أن هذا الموسم يُعد من المواسم الجيدة من حيث الإنتاج، ومؤكدًا في السياق ذاته أن التوت البحريني يتميز باستقرار سعره مقارنة ببقية الأصناف، إذ يعد في متناول الجميع.

وبيّن أن التوت محصول يحتاج إلى العناية المستمرة، ومبيدات خاصة لمكافحة الآفات الزراعية التي تلحق به، مبينًا أن الإهمال في الخدمة الزراعية قد يؤدي إلى تضرر المحصول، مشددًا على ضرورة شراء المنتج من مصدر موثوق لضمان عدم تأثره بالآفات الزراعية.

وأوضح أن موسم التوت يمتد عادة من شهر ونصف إلى شهرين كحد أقصى، إذ يبدأ الموسم بالتوت البحريني، ثم تتوالى الأصناف الأخرى مثل التايلندي والصيني والأبيض والأحمر.

وفيما يتعلق بإمكان تنويع الأصناف على الشجرة الواحدة، أشار أبو كريم إلى أن ذلك ممكن في بعض الحالات المنزلية عبر التطعيم؛ إذ يمكن أن تحمل الشجرة الواحدة أصنافا عدة، في حين تعتمد المزارع عادة على تخصيص كل شجرة لصنف واحد لضمان جودة الإنتاج.

وأشار إلى أن التوت الأبيض يتوفر بكميات أقل؛ نظرًا لحاجته إلى مساحات زراعية أكبر وظروف إنتاج مختلفة.

واختتم أبو كريم حديثه بالإشارة إلى أن التوت لا يقتصر استخدامه على الاستهلاك الطازج فقط، بل يدخل في صناعات غذائية متعددة، مثل العصائر والمربى، خصوصا التوت الأسود؛ ما يعزز قيمته الاقتصادية وتعدد استخداماته.

فيديو البلاد
تصوير: السيد علي حسن